

ويتمثل الشذوذ الإلحاقى، في ورود أفعال ثلاثية، مزيدة، وفي غير أوزانها، من مزيدات الثلاثي الاثنى عشر، بحرف إلحاق أو بأكثر من حرف، ينقلها إلى قسم الأفعال الرباعية المجردة، أو مزيداتها، من الأفعال العربية، ويخضعها لأوزان خاصة بها، تخضع للأوزان العامة للأفعال الرباعية المجردة ومزيداتها، ويمكن الاستغناء بهذه الأوزان العامة عن الأوزان الخاصة، في تلك الأفعال الملحقة. وبهذه الأوزان الخاصة تتميز تلك الأفعال، فكأنها قسم قائم بذاته. ويخضوعها، في الوقت نفسه، لأوزان الرباعي المجرد ومزيداته العامة، تصبح ملحقة بها في التصريفات القياسية أبنية، وأوزاناً، وأزمنة، وفي قوانين الحذف أو القلب أو النقل لحركة أو التسكين، أو قوانين الإبدال بين حرفين صحيحين، أو بين حرف صحيح وحرف معتل، أو قوانين الإدغام للمتلين وكلها قواعد وقوانين صوتية مشتركة، تخضع لها باطراد، إلا ما شذ، أفعال العربية وأسمائها، مما يسميه الصرفيون المحدثون بقواعد التصريف المشترك ولا نجد هنا في هذا التصدير ضرورة أو مبرراً لشرح أسباب هذا الشذوذ، فهي مبينة كلها في مجموعات القسم الأول من هذا الكتيب، ومندرجة تحت بابي هذا القسم، وهو قسم الأفعال العربية الشاذة تصريفاً.

ويتمثل «الشذوذ المعجمي» في مزيدات من مزيدات الأفعال الثلاثية المجردة، ولا ثلاثي لها مجرد، وفي مزيدات من مزيدات الأفعال الرباعية المجردة. ولا مجرد لها رباعي. وتمثل هذه الأفعال المزيدة بوقع البحث المعجمي عنها في حيرة كبيرة، فيظن أن لها ثلاثي مجرد، ولا ثلاثي مجرد لها، أو رباعي مجرد، ولا رباعي مجرد لها. ولا سبيل إليها إلا بالنص عليها تحديداً تجنباً للظن، والوهم، وتفادياً للخطأ، وعددها نوعاً من أنواع الشذوذ، بخروجها على المنطق اللغوى، في لغة سامية تكاد تكون لغة رياضية